ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

مَجَلَّةُ أُرَيْدُ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

المجلد الثاني، العدد الخاص، آب 2020 م

The role of regional integration in the international balance of power

The European Union and the Shanghai Organization as a model

دور صيغ التكامل الإقليمي في توازن القوى الدولي

الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي للتعاون إنموذجا

أ م د سعد عبيد علوان السعيد .

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد- العراق

saadsaiedy@gmail.com

arid.my/0005-4264

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.2122>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 23/03/2020

Received in revised form 14/04/2020

Accepted 21/05/2020

Available online 15/08/2020

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.2122>

ABSTRACT

The various regional integration formulas, have become prevalent since the second half of the twentieth century under the influence The need dictated by the data of growth and the economic interests of the members of integration, the conviction dictated by economic objectivity based on theories of integration and economic cooperation and its positive economic effect, or data of change and the balance of international powers and the nature of The global system, including.

The end of the Cold War helped the power mechanisms witness a temporal and spatial change that made the economic and cognitive power the rest of the power variables. And he identified the new power structures and imposed new rules in the interaction of countries, and produced patterns of relations and different interactions in terms of type, goals and roles, and established a new style in the mechanisms of influence and power and making regional and international poles after pooling capabilities in larger structures in which roles and resources are distributed according to economic logic. Hence, it is possible to focus on two models of integration forms, namely the European Union and the Shanghai Organization. In this framework, two levels of research were focused on the outcomes of integration at the level of members and the bloc in general, and the second focuses on the roles that integration provides in the field of regional and international balance, where it will be imposed New integration force factors are a new pattern of power balance.

المخلص

تشير الوقائع إلى أن صيغ التكامل الإقليمي المختلفة التي تمثل أغلبها بالتكتلات الاقتصادية والمنظمات الإقليمية وروابط التعاون كجزء من صيغ التعاون الدولي أصبحت سائدة من حيث العدد والعمق التكاملي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ولا زال المستقبل ينذر بمزيد منها على مستوى العدد والأدوار والسمة القانونية، تحت تأثير الحاجة التي تملئها معطيات النمو والمصالح الاقتصادية لأعضاء التكامل، والقناعة التي تملئها الموضوعية الاقتصادية القائمة على نظريات الاندماج والتعاون الاقتصادي وأثرها الإيجابي اقتصادياً، أو معطيات التغيير وتوازن القوى الدولي وطبيعة النظام العالمي ومنها مثلاً عدم قدرة الدول منفردة على مواجهة الأعباء التي يفرزها النظام الدولي فضلاً عن الاختلالات التي تستدعي تدخلاً جماعياً لإعادة التوازن.

وقد ساعد زوال الصراع الدولي الشامل بين الشرق والغرب على أن تشهد آليات القوة تغيراً لا يعرف السكون في إطار الزمان والمكان، جعلت من القوة الاقتصادية والمعرفية القاطرة لباقي متغيرات القوة. وحددت هياكل القوة الجديدة وفرضت قواعد جديدة في تفاعل الدول إقليمياً ودولياً، وأنتجت أنماطاً من العلاقات والتفاعلات مختلفة عن السابق من حيث النوع والأهداف والأدوار والسلوك، وأرست أسلوباً جديداً في آليات توزيع النفوذ والقوة وصنع الأقطاب الإقليمية والدولية بعد تجميع الإمكانيات في هياكل أكبر توزع فيها الأدوار وتخصص فيها الموارد بطريقة يفرضها المنطق الاقتصادي.

ومن هنا يمكننا التركيز على مثالين كنموذج من صور التكامل في العالم هما كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي للتعاون، وفي هذا الإطار تم التركيز على مستويين من البحث الأول يتعلق بمخرجات التكامل على مستوى الأعضاء والتكتل بشكل عام في مجال تحقيق أهداف مركزية، أما الثاني يركز على الأدوار التي يتيحها التكامل في مجال التوازن الإقليمي والدولي، حيث ستفرض عوامل القوة الجديدة التي تتيحها منظومة التكامل نمطاً جديداً من التوازن الدولي ستذهب هذه الدراسة إلى مناقشته.

الكلمات المفتاحية: مفهوم التكامل وأنواعه، توازن القوى الدولي، الاتحاد الأوروبي، النشأة والتطور.

المحور الأول : مفهوم التكامل وأنواعه . (The concept of integration and its types)

يعد الاتجاه العالمي نحو التكامل على المستوى الإقليمي والدولي من أهم المتغيرات المعاصرة والسمات التي باتت تشكل النظام الاقتصادي الإقليمي والدولي عبر توجه غالبية وحدات النظام الدولي من الدول نحو صيغ مختلفة من الاندماج الإقليمي أو فوق الإقليمي بعد أن تراجعت أهمية الدول بشكلها المنفرد نسبياً مقارنة بالتكتلات كنطاق يؤخذ بالاعتبار عند رسم السياسة الاقتصادية.

وقد تزايدت موجات التكامل الإقليمي وما فوق الإقليمي ضمن ما عرف في وقتها بالموجة الإقليمية الثانية ثم الموجة الإقليمية الثالثة * بعد ترسخ قيم التعاون والاندماج على أساس المشتركات السليمة وفقاً لمعايير الموضوعية الاقتصادية وغير الاقتصادية بحيث لم يترك محورا إلا وتم تعزيزه وبحته ليس في مجال الدول المنتمية إلى صيغ التكامل لتحقيق المصالح المطلوبة بل وكذلك على مستوى عمق القضايا التي يتم معالجتها ابتداء من القضايا البسيطة وصولاً إلى القضايا الاستراتيجية أخذة بنظر الاعتبار المصالح المتبادلة والتحديات المتجددة التي لم يعد بالإمكان الانفراد بحلها أو تحقيقها إلا في إطار جماعي . [31]

وفي الوقت الذي يعد فيه التكامل الإقليمي شكلاً من أشكال التعاون القائم على المصلحة الموضوعية إلا أنه أيضاً شكل من أشكال الحماية التجارية الضمنية التي لا ترفضها قوى الرأسمالية العالمية وآلياتها ومؤسساتها المختلفة، فهي بالوقت الذي تعمل فيه على إلغاء بعض الحواجز المختلفة بين أعضاء التكامل الإقليمي تعمل على ترتيب حواجز أخرى بوجه الآخرين وتعزز القوة التفاوضية لأعضاء التكامل . [4]

إن الأساس الموضوعي لنشأة الصيغ المختلفة للتكامل يتركز في السعي إلى الاستفادة من المزايا الاقتصادية المختلفة للاقتصادات المتكئة وصولاً إلى الرفاهية الاقتصادية للأعضاء وفق مبدأ تحسين باريتو ** الوارد في المدرسة الكلاسيكية الجديدة، غير أن هناك أساساً استراتيجياً للتكامل يزوج به في إطار القطبية الإقليمية والدولية ومتطلبات تشكيل النظام العالمي .

والتكامل بشكل عام يعرف على أنه تنظيم تعاوني يرمي إلى إحلال مناطق متحدة محل دول متفرقة بقصد تمكينها من وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية تكاملية عبر إزالة بعض القيود والعوائق الإدارية والحواجز التجارية والمالية المختلفة . [21]

وما يميز التكامل عن التكتل الاقتصادي هو أن التكتل يمكن أن يكون صيغة واحدة أو أكثر من صيغ التكامل كمنطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الكمركي أو السوق المشتركة في حين يشير التكامل إلى تجاوز هذه الصيغ وصولاً إلى حالة الاندماج الكامل . يعد التكامل واحد من نتائج النظرية الوظيفية ويعد (ميتراني) أكثر من أسهم في تطوير الأساس النظري والموضوعي للتكامل عندما رأى أن الدولة القومية لم تعد قادرة على تلبية احتياجات المجتمع الأساسية كونها تعتمد جغرافية محدودة نسبياً في حين

حاجات مجتمعها تمتد إلى خارج هذه الجغرافية، وتصل إلى باقي مناطق العالم، وأشار إلى أهمية الاندماج بين أكثر من دولة على المستوى الجزئي عبر تفويض بعض الوظائف القومية إلى وحدات مشتركة جديدة . [17]

كما أسهمت الوظيفية الجديدة عبر أهم روادها وهم كل من (أرنست هاس) و(كارل دويتش) وكذلك (ايتزيوني) بتطوير نظرية التكامل حينما أشارت إلى أهمية الثقافة والقيم المشتركة والموارد الاقتصادية الكافية وضرورة إشراك النخب وروابط المصالح والأحزاب في العملية التكاملية كدوافع موضوعية . [30]

ثم بدأ وبشكل متزايد الاهتمام على المستوى الأكاديمي والعملية بظاهرة التكامل والتكتلات الاقتصادية بعد فترة من ظهور كتابات الاقتصادي (فاينر 1950) الذي ناقش عبرها صيغ الاتحاد الكمركي ودوافعه وفوائده المختلفة التي استندت إلى نظرية (بيلا بلاسا) التي اتخذت من تحقيق التجارة الحرة بين الدول الأعضاء وسيلة أساسية لبلوغ التكامل عالي المستوى . [6]

ويمكن القول إن فكرة التكامل هي فكرة موروثية نابعة من الأساس النظري للاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك خاصة فيما يتعلق بنماذج ونظريات التجارة الدولية [16]، ثم تطورت هذه الأفكار وانتظمت في إطار نظريات وقواعد وتجارب واقعية جديدة كالتكتلات والاندماجات المختلفة وصولاً إلى التكامل التام .

والتكامل بشكل عام على مستويين أساسيين الأول تكامل رأسي يقوم بين دولتين أو أكثر لا يقفون على مستوى واحد من الحجم أو القوة أو التقدم الاقتصادي وفي هذه الحالة تكون العلاقة مختلة لصالح الطرف الأقوى، والثاني هو التكامل الأفقي الذي ينشأ بين أعضاء يتميزون بتجانس في طبيعة التطور والمستوى الاقتصادي وتقارب في طبيعة الأنظمة السياسية حيث تتكامل في هذا النوع العملية الاقتصادية على أساس التخصص وخلق علاقات اعتماد وتشابك لصالح زيادة الترابط في الهياكل الإنتاجية وتقليل الفجوة بين مستويات النمو من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التكامل التنموية والاجتماعية بل وحتى السياسية . [33]

المحور الثاني : توازن القوى الدولي . (International power balance)

يعرف مصطلح توازن القوى على أنه حالة لا تكون فيها دولة ما بمفردها أو جهة ما في وضع تمتاز فيه بالتفوق أو تكون بوضع يؤهلها أن تحدد القانون الذي يجب أن تلتزم به الدول الأخرى. [5]

وهو بهذا المعنى يشير إلى حالة توصف فيها دولتان أو مجموعتان أو أكثر من الدول باتباع سلوك وخطط تؤدي ويعكس نوع من التقارب في القوة الشاملة .

وبشكل عام يعد التوازن أمراً حتمياً وأزلياً بوصفه حاجة لا غنى عنها للإنسان ومبدأاً للتجمعات البشرية سواء منها القائمة على أسس اجتماعية أو سياسية بعد أن أحدثت السياسات والمصالح المختلفة اختلالات واسعة في طبيعة حياة الجماعات أو الشعوب أو الدول الحديثة . [3]

والتوازن حقيقة وظاهرة من ظواهر الطبيعة تثبت أنه ليس نتاج فكر محدد بقدر ما هو جهد إنساني أوجدته الحاجة وضرورة معالجة الخلل الناتج عن اضطراب عوامل القوة وانحرافها باتجاه معين، فضلاً عن حاجة النظام الكوني بشكل عام إلى توازن مكوناته وعناصره الأساسية للاستمرار بوظائفه على نحو سليم . غير أن تطور الحياة السياسية على المستوى المحلي أو الدولي وتنامي القدرات العسكرية الحديثة والفتاكة للدول وتقاطع وتداخل المصالح القومية للدول مع بعضها دفع باتجاه تطور وتطوير نظريات التوازن ومنها نظرية توازن القوى الدولي، فقلما يجد الباحث في شؤون العلاقات الدولية أن شأناً قد حظي بنفس ما حظيت به نظرية توازن القوى الدولي ومكوناتها الأساسية ومنها مبادئ توازن التهديد، وتوازن المصالح، وتوازن التحالف، لا سيما بعد اشتداد حدة الصراع والتنافس في حقبة الحرب الباردة .

وقد عرفت دويلات المدن القديمة ثم الدول التي كونتها الحضارات القديمة ومنها حضارة ما بين النهرين أو حضارة وادي النيل ظاهرة توازن القوى في علاقاتها الخارجية . [7]

إن ثبات مبدأ توازن القوى في إطار العلاقات الدولية خلال العصور الحديثة يرجع بشكل دقيق ومحدد إلى القرن السادس عشر حينما كانت علاقات الدول الأوروبية تقوم على أساس الصراع والحروب أكثر من التعاون إلى الحد الذي شجع بعض الدول الأوروبية على استغلال تفوقها النسبي في القوة والقدرة للتوسع على حساب مصالح الدول الأخرى أو إخضاع الدول المنافسة لها، الأمر الذي دفعها إلى تفعيل نظام توازن القوى الأوروبي لإعادة النظام للقارة وتصحيح الاختلالات عبر الانتظام في تجمعات وتحالفات متضادة مؤقتة أو دائمة لحفظ التوازن وتبعاً لذلك الاستقرار بين القوى الأساسية، وقد أدت بريطانيا لفترة طويلة دور الدولة الضامنة لعدم اختلال توازن القوى الأوروبي عبر دور حاملة الميزان .

وفي تلك الفترة كانت القوة العسكرية هي القوة الأساسية التي يتم التركيز عليها في مجال توازن القوى كونها تعد العنصر الحاسم والأهم من بين عناصر قوة الدول في إطار نسق عالمي عسكري بامتياز، لذلك وصف توازن القوى آنذاك بتوازن القوة العسكرية أكثر من أي شيء آخر، في حين تغير هذا الوصف إلى حد كبير منذ النصف الثاني من القرن العشرين ولا يزال يشهد تغييراً في مضامينه الأساسية .

وقد زادت الحاجة إلى نظام توازن القوى بمضامينه الحديثة في القرن العشرين انطلاقاً من الفوضوية النسبية التي تمتاز بها العلاقات الدولية والناجمة عن فوضوية النظام الدولي الذي لا يعاني من غياب القانون الدولي بل غياب قوة مركزية لها القدرة الحاسمة - العادلة على ضبط سلوك وحداته الأساسية وتصحيح الاختلالات التي سيطرت عليه منذ الحرب العالمية الأولى، وقد تكون هذه الفوضوية هي التي دفعت الواقعيين التقليديين والبنائيين لا سيما الهجوميين أن يعدون توازن القوى الدولي قانوناً يحكم العلاقات الدولية.

حيث أثبتت وقائع العلاقات الدولية المعاصرة أن سعي أي دولة لا سيما منها تلك التي تمتلك تاريخ حافل بالرغبة للسيطرة والتوسع وفرض منطقها الخاص على الآخرين وتحقيق مصالحها بشكل عنيف وانفرادي لزيادة قوتها بشكل لا فت يدفع الدول الأخرى إلى التعاون أو التكتل لمنعها من تحقيق أهدافها أو عرقلتها عبر فرض توازن معين للقوى . [10]

وبعد أن كانت زيادة القوة العسكرية بشكل لافت لدولة أو دول معينة يعد سبباً حاسماً وأساسياً لاستفزاز الأطراف المنافسة الأخرى ودفعها إلى اتخاذ إجراءات رادعة تستهدف الحفاظ على ميزان القوة العسكرية القائم والسعي لتعديله في حال تم تغييره بشكل انفرادي [8]، باتت دوافع الدول للتدخل والعمل على إرساء نظام توازن القوى كثيرة ومتنوعة بعد التحولات الكبيرة التي شهدتها النظام الدولي والعناصر الأساسية التي تتحكم بالعلاقات الدولية وأفضت إلى تغيير نمط القوة وطبيعتها ومنها على سبيل المثال الصعود الكبير لدور القوة الاقتصادية والقوة المعرفية المستندتان إلى منصات تكنولوجية عالية الدقة والتقدم .

فقد باتت عوامل النمو والتوسع والتقدم الاقتصادي الكبير والتحكم بجانب أساسي من المحتوى التكنولوجي فائق التقدم لدولة معينة عوامل كافية لحدوث اضطراب في توازن القوة بين وحدات النظام الدولي ولدفع الدول الأخرى التعاون أو التكامل في جوانب أخرى لموازنة القوة الاقتصادية والتكنولوجية لهذه الدولة وتصحيح اختلال القوة لا سيما بعد أن أصبحت القوة الاقتصادية والتكنولوجية المحرك الأساس لكل عملية نمو في القطاعات الأخرى والقاطرة التي تقود عناصر القوة المختلفة الأساسية منها والمحتملة .

وإذا كانت طبيعة التفكير الاستراتيجي والقيم الاستراتيجية الأساسية السائدة في النظام الدولي السابق قد دفعت الدول المؤثرة في الشؤون الدولية والإقليمية للحفاظ على نظام توازن القوى ذي الطابع العسكري عبر التكتلات والاحلاف العسكرية، فإن قيم وأفكار عالم اليوم تستند إلى أنماط مختلفة من الاستجابة للتهديدات الناجمة عن محاولة الإخلال بتوازن القوى الدولي أو الإقليمي عبر الانخراط بصيغ مختلفة من التكامل الاقتصادي الذي سيطر على نسق العلاقات الدولية المعاصرة إلى الدرجة التي باتت فيها الدول الكبرى مقتنعة أن الدخول بتكامل مع مجموعة من الدول الأقرب إلى أهدافها ومصالحها الاقتصادية الطريق الأقرب

والأكثر ضمانا للحفاظ على طبيعة التوازنات السائدة في النظامين الإقليمي والدولي على المستويات كافة وفي مقدمتها التوازن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بل وحتى الأمني بعد تطور آليات وصيغ التكامل الحديثة، والذي بات يوفر لأعضائه غطاء رصينا من القوة الشاملة .

المحور الثالث : الاتحاد الأوروبي . النشأة والتطور. (European Union. Origination and development)

إن تجربة الاتحاد الأوروبي كمشروع اندماج وتوحد بين دول أوربا هي تجربة فريدة من نوعها من حيث درجة النجاح في التاريخ المعاصر للعالم، بعد أن تغلبت المصالح المشتركة على دوافع الحروب والصراعات ذات المنطلقات القومية والاقتصادية والدينية والسياسية التي كانت من سمات الحياة السياسية الأوروبية، فقد وجدت أوربا أن أمنها وتطورها السياسي والاقتصادي ومستقبلها في التقدم والازدهار يكمن في التعاون المشترك والالتزام بمعاهدات واتفاقيات ومؤسسات مشتركة .

وبقدر ما كانت هذه التجربة رد فعل لمخرجات العلاقات الدولية المتوترة التي عاشتها أوربا ومقتضيات النظام الاقتصادي الدولي بمعنى أنها انعكاس لعوامل اقتصادية واستراتيجية وأمنية دولية، فإنها كانت نتيجة لمسيرة هادئة، بلورتها الواقعية الأوروبية التي أدركت جدوى الاندماج في مجال الكفاءة والأمثلية الاقتصادية والفعل السياسي والاستراتيجي والحضاري والاجتماعي بل وحتى الأمني .. الخ على المستوى الأوروبي والدولي على حد سواء .

وعلى الرغم من أن معاهدة روما عام 1957 تعد أهم خطوة في بداية مسيرة التكامل الأوروبي إلا أن هذه المسيرة تعود في بداياتها المتواضعة والتي لم يكتب لها أن تعد من النقاط المضيئة في تاريخ حركة الاندماج الاقتصادي الأوروبي إلى أبعد من ذلك الوقت بكثير [26]، وذلك حينما تم طرح فكرة إنشاء مملكة مسيحية موحدة تضم الإمارات والممالك والدول الأوروبية في القرن الرابع عشر ثم القرن السابع عشر عبر الدعوة لتكوين جيش أوروبي واحد مهمته حماية أوربا من جهة والحيلولة دون دخول الدول الأوروبية في حروب بينية التي طالما عانت منها من جهة أخرى .

ثم توالى الجهود من قبل المفكرين والسياسيين الأوروبيين في مجال الوحدة الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى التي أعطت زخما لهذه الدعوة، إلا أن الحرب العالمية الثانية ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المدمرة لأوربا التي جعلت من إمبراطوريات الأمس الأوروبية دول منهكة اقتصاديا ومتناحرة سياسيا ومهانة نفسيا، فضلا عن العبر والدروس التي أفرزتها الحرب في مجال مواجهة روح العداء والاحتراب عبر بدائل جديدة من جهة وبروز دول عظمى جديدة هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حساب المكانة الدولية لأوربا وسعيها للاستحواذ والسيطرة على العالم بما فيه أوربا ومصادرة دورها

وقرارها الدولي من جهة أخرى، كان الدافع الأكبر للأوروبيين ليلبحثوا عن وسائل وطرق جديدة لتحويل أفكارهم وطموحاتهم في الاندماج إلى واقع وتنافسهم إلى تعاون .

وفي عام 1950 وضع الحجر الأساس الذي قامت عليه الجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك وهو الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي سميت باسم وزير خارجية فرنسا آنذاك شومان وتكونت من ستة دول أوروبية فقط هي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ودول البنلوكس تقوم على أساس منح أعضائها ميزات تفضيلية في مجال الفحم والحديد [16]، وهي بالإضافة إلى أنها خطوة مهمة في التعاون والتكامل الاقتصادي كنواة لأوروبا الموحدة فإنها أدت إلى عودة ألمانيا من جديد إلى القارة الأوروبية ودعمت كثيرا موقف أوروبا أمام القوتين الأكبر في العالم والرامي إلى استثمار موقف فرنسا أوروبا ودوليا وقيادة أوروبا على نفس الطريقة .

وفي هذه الفترة التاريخية الحرجة من تاريخ أوروبا المعاصر الذي سيطرت عليه هواجس الخوف من عودة طموح ألمانيا بالهيمنة من جديد على أوروبا عبر مشاريع مختلفة أدركت العديد من دول أوروبا الأساسية وفي مقدمتها فرنسا أن التكامل الوظيفي والمؤسسي هو الطريق الوحيد للحيلولة دون استمرار ألمانيا بالتفكير في كيفية استعادة طموحها التوسعي عبر إدماج مصالح الدول الأوروبية ببعضها عبر مشروع تكاملي اقتصادي ضخم يفضي بالنتيجة إلى إدماج سياسي وأمني واجتماعي.

إلا أن هذه المعاهدة على أهميتها لم تستطع تحقيق الأهداف الأوروبية بمزيد من الاندماج الاقتصادي لذلك قدم القادة الأوروبيون في إطار هذه الجماعة عدة مقترحات متعلقة بإنشاء سوق أوروبية مشتركة عبر لجنة بقيادة وزير خارجية بلجيكا (سباك) لدراسة هذه المقترحات، وكان تقرير سباك الأساس الذي قامت عليه المفاوضات المؤدية إلى إبرام معاهدة روما عام 1957 والتي باتت لأحكامها الأساسية لاحقا علوية على أحكام التشريعات الوطنية للدول الأعضاء وأريد لها أن تكون ميثاقا اقتصاديا وسياسيا تذوب أمام أحكامه والتزاماته أغلب حدود السيادة الوطنية للأعضاء . [12]

لكن الدول الأوروبية في إطار الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجدت منذ الثمانينات من القرن العشرين أن الهدف من هذه الجماعة لم يتحقق بشكل كامل عدى الاتحاد الكمركي بعد أن استمرت عناصر السوق الأخرى غير مكتملة ومقيدة بالأخص منها حركة العمالة ورأس المال، لذلك بدأت الدول الأعضاء تشعر بأهمية استكمال عناصر سوقها المشترك خاصة بعد تراجع قدراتها التنافسية أمام الولايات المتحدة واليابان ودول أخرى من بينها النمر الآسيوية التي شهدت في تلك الفترة نموا غير مسبوق في مجال الصناعة والقدرة على جذب الاستثمار وتحولت إلى أهم الأسواق الناشئة في العالم في ذلك الوقت.

ومن هنا أصرت الدول الأوروبية الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة على إقامة سوق مشتركة كاملة تكون أكبر سوق في العالم حينها، بعد أن انضمت غالبية دول أوروبا الغربية وقامت المفوضية الأوروبية برئاسة ديور عام 1985 بتقديم مشروع استكمال السوق المشتركة عبر خطة تنتهي عام 1992 أطلق عليها مشروع أوروبا 1992 [32]، والسوق الأوروبية الموحدة تتضمن وضع عدد كبير من المقترحات وإزالة ثلاثة أنواع من العقبات والحواجز الأولى هي الحواجز المادية والثانية هي الحواجز الفنية والتكنولوجية أما الثالثة فهي الحواجز المالية. [24] وفعلا استطاعت الجماعة الأوروبية تنفيذ أغلب الاقتراحات بحلول عام 1992 وتم رفع العقبات والحواجز المختلفة إلى حد كبير وبذلك دخلت أوروبا مرحلة جديدة من التكامل والاندماج الاقتصادي هي مرحلة الاتحاد الأوروبي . [27]

ونجح الاتحاد الأوروبي في خطوات سريعة ومحسوبة في إصدار عملة نقدية أوروبية موحدة هي اليورو أصبحت قابلة للدفع منذ عام 2002، وتم توحيد سياسات النقد والمال والصيرفة والضرائب فضلا عن توحيد السياسات التجارية والزراعية والصناعية والاجتماعية وغيرها من السياسات [25]، وبذلك تحول الاتحاد الأوروبي إلى واحد من أكبر الأسواق الدولية وأكثرها قدرة على المنافسة، ومستوى عال من الحداثة وكفاءة في الأداء، وحصانة لمنتجات أعضاء الاتحاد، وتأثيرا في التحكم بمسارات الاقتصاد العالمي، والتحول إلى قوة سياسية دولية مؤثرة لا سيما بعد انضمام دول أوروبا الشرقية السابقة إلى الاتحاد الأوروبي.

وأصبح الاتحاد الأوروبي واحد من بين أكثر التجارب التكاملية نجاحا في التاريخ المعاصر رغم بعض التحديات التي يواجهها، حيث ساعد على إقامة سوق كبير حقق وفورات الحجم، وساهم في تسهيل عملية التخصص وتقسيم العمل الأوروبي، وأتاح للقطاعات الأساسية كالصناعة والزراعة والنقل والقطاعات المالية والنقدية أن تنمو بشكل أكثر ملائمة واستقرارا، وأبرز نوعا من الضمانات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الأوروبيين، ووفر آليات ممتازة للقدرات التنافسية الأوروبية ولعلامات الجودة العالية، وكل هذه الميزات وغيرها أثبتت دور وفاعلية التكامل في الإرتقاء بنوعية ومستوى الحياة المعاصرة للشعوب سواء على المستويات التنموية الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية والأمنية. والجدول الآتي يبين مؤشرات أساسية عن دول الاتحاد الأوروبي وتاريخ انضمامها للاتحاد:

جدول(1): يبين المؤشرات الأولية لدول الاتحاد الأوروبي .

اسم الدولة	العاصمة	تاريخ الانضمام	المساحة/الف كم2	عدد السكان	ملاحظات أخرى
فرنسا	باريس	1957	674,843	65 مليون	
إيطاليا	روما	1957	301,318	60 مليون	
هولندا	امستردام	1957	41,562	16,500 مليون	
ألمانيا	برلين	1957	357,150	82 مليون	
لوكسمبورغ	لوكسمبورغ	1957	2,586	483,800 ألف	
بلجيكا	بروكسل	1957	30,528	10,666 مليون	
الدنمارك	كوبنهاغن	1973	435,43	5,432 مليون	
إيرلندا	دبلن	1973	70,273	4,339 مليون	
بريطانيا	لندن	1973	244,820	61 مليون	انسحبت
اليونان	أثينا	1981	131,990	11,125 مليون	
البرتغال	لشبونة	1986	92,391	10,599 مليون	
اسبانيا	مدريد	1986	506,321	46 مليون	
السويد	ستوكهولم	1995	449,964	9,250 مليون	
فنلندا	هلسنكي	1995	778,700	9,250 مليون	
النمسا	فيينا	1995	83,871	8,340 مليون	
بولندا	وارسو	2004	312,683	38,120 مليون	
المجر (هنغاريا)	بودابست	2004	93,122	10 مليون	
استونيا	تالين	2004	45,226	1,350 مليون	
التشيك	براغ	2004	78,866	10,400 مليون	
سلوفاكيا	براتيسلافا	2004	49,211	5,400 مليون	
سلوفينيا	لوبلانا	2004	2,227	2,100 مليون	
قبرص	نيقوسيا	2004	9,251	779 ألف	
لاتيفيا	ريغا	2004	64,590	2,266 مليون	
لتوانيا	فيلنيوس	2004	65,303	3,365 مليون	
مالطا	فالتا	2004	0,316	410 ألف	
رومانيا	بوخارست	2007	239,324	21,550 مليون	
بلغاريا	صوفيا	2007	110,915	7,650 مليون	
كرواتيا	زغرب	2013	56,595	4,225 مليون	
الاتحاد الأوروبي	بروكسل		4,100,325	450 مليون	بعد انسحاب بريطانيا

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر منها ["Population and main data of vital statistics"](#).

Central Statistical Bureau of Latvia. 1 July 2007. مؤرشف من [الأصل](#) في 7 سبتمبر 2009 .

وكذلك محمد عبد الشفيق، اختطاف أوروبا على جناحي المتوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 319، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، 2005 ص 19

إن هذه المؤشرات بالإضافة إلى مؤشرات أخرى منها مثلاً الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والبالغ 17 ترليون بعد انسحاب بريطانيا [33]، تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي بات يحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون من حيث حجم الاقتصاد مع الأخذ بنظر الاعتبار درجة الاندماج والتنسيق العاليتين في الإطار الأوروبي مقارنة مع منظمة شنغهاي أو أي تجمع اقتصادي آخر، كما يشغل مساحة هي السابعة في العالم بعد كل من روسيا وكندا والصين والولايات المتحدة والبرازيل وأستراليا وهذه المساحة قابلة للزيادة مستقبلاً في حال انضمام دول أخرى إلى الاتحاد مثل أوكرانيا وتركيا وغيرها، كما أن حجم السكان في الاتحاد الأوروبي يجعل منه ثالث تجمع سكاني في العالم بعد الصين والهند وهما عضوان فاعلان في منظمة شنغهاي حيث جعلاً منها أكبر تجمع سكاني في العالم وبإمتهاد .

المحور الرابع: منظمة شنغهاي للتعاون . (Shanghai Cooperation Organization) .

منذ عام 1991 الذي شهد تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية رسمياً دخلت روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي مرحلة عصيبة قوامها التراجع المستمر في عناصر قوتها الشاملة حيث تدهورت أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وشهدت موجات من العنف والتمرد وتقشي للبطالة وتصادم لمستويات الفقر وضعف عام في أداء النظام السياسي وتبعية كبيرة للمؤسسات الاقتصادية الدولية وللإرادة السياسية الغربية ... الخ مقابل تفرد الولايات المتحدة بإدارة الشؤون العالمية من موقع قوة واقتدار بعدما أصبحت القطب الوحيد الذي يتحكم بالنظام العالمي الجديد الذي ساد بعد عام 1991.

إن هذه الهيمنة الأمريكية على الشؤون العالمية دفعته دون تردد إلى مد نفوذها إلى مناطق الجوار القريب لروسيا والتي تعد بالنسبة لروسيا مجالها الحيوي وخط الدفاع الأخير عن أراضيها، ولا يمكن لها أن تتنازل عن نفوذها التام في جميع دول هذه المناطق لا سيما منها منطقة آسيا الوسطى التي تمتد ما بين روسيا والصين ومنطقة القوقاز، وبنفس الوقت تشكل مناطق اهتمام كبيرة بالنسبة للصين على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمنية والاقتصادية. حيث واجهت الصين مشاكل حقيقية لا سيما في عقد التسعينيات من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة تتصل بما تسميه الإرهاب العابر للحدود وتقصد به الجماعات المسلحة التابعة لإقليم تركستان الشرقية الصيني الذي يطالب بالحكم الذاتي الموسع بشكل تعدد الصين مهددا لوحدها وتنازل من أجل قطع دابر أي نوع من أنواع الدعم الخارجي للجماعات المسلحة الناشطة في هذا الإقليم والذي يأتي جزء منها عبر الحدود من بعض دول آسيا الوسطى.

ومن هنا نشأت حاجة ومصلحة ملحة لكل من روسيا والصين للحد من النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة لا سيما بعد أن نجحت الولايات المتحدة بتوطيد علاقاتها مع بعض دول المنطقة إلى الدرجة التي افتتحت فيها قواعد عسكرية مهمة في قرغيزستان

على سبيل المثال [22]، حيث أصبحت مهمة التصدي للوجود الأجنبي الشغل الشاغل لروسيا والصين في فترة النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين ثم تزايدت الحاجة لهذا النوع من النشاط بعد احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان إثر أحداث 11 أيلول 2001 وما نجم عنه من تهديد لمصالح كل من روسيا والصين في هذه المنطقة، وقد يكون هذا الهدف بالإضافة إلى سعي دول المنظمة إلى تحقيق أهداف استراتيجية قوامها ضمان مكانة استراتيجية عالمية للمنظمة تمهيدا لإرساء نوع آخر من التوازن الدولي المقبول، هو الذي دفع لاحقا الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف واضح من المنظمة وأهدافها الأساسية حيث ترى فيها عنصر تهديد لنفوذها على المستوى العالمي، وعبرة عن تجمع لدول تتخذ مواقف وقيما متقاربة قوامها معاداة الولايات المتحدة ومناهضة لمصالحها القومية الأساسية .

كما مثل موضوع التصدي للمشاكل الأمنية عبر الحدود لا سيما موضوع الإرهاب مهمة استراتيجية أخرى لدول المنطقة، ثم تعززت الرغبة بتنشيط التبادل الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والتعاون في مجالات أخرى من بينها الطاقة والتكنولوجيا والمصارف وغيرها .

إن كل هذه المهام والتفاهات الناشئة بين دول المنطقة بقيادة كل من روسيا والصين دفعت باتجاه تأطير الجهود بإطار رسمي وقانوني كنوع من أنواع التعاون وتكامل الجهود والمصالح وفقا للنظرية الوظيفية عبر اتفاق كل من روسيا والصين وكازخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان الذين اجتمعوا في مدينة شنغهاي الصينية عام 1996 لعقد اتفاقية منظمة للعمل المشترك والسياسات التعاونية وميثاقا متعدد الأطراف سميت باتفاقية شنغهاي، ثم تحولت هذه الاتفاقية إلى منظمة متكاملة الأركان بعد انضمام أوزبكستان إليها عام 2001 واستكمال باقي شروط إنشاء المنظمات الإقليمية . [18]

إن منظمة شنغهاي للتعاون إثر التطورات ومراحل التوسع التي شهدتها منذ تأسيسها ولحد الوقت الحاضر لاسيما بعد أن انضمت لها كل من الهند وباكستان بصفة عضو غير مؤسس عام 2017 وإيران وتركيا ودول أخرى بصفة مراقبين ومشاركين بحيث أصبحت عبارة عن أكبر تجمع بشري في العالم وتمتلك ثاني كتلة اقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي [13]، وما رافقها من عمليات تنشيط لبرامجها التكاملية وسياساتها المشتركة المختلفة لا سيما في مجال الأمن والعلاقات الخارجية والتعاون الاقتصادي تجاريا واستثماريا وتكنولوجيا بل وحتى في مجال النقد وتوازن أسعار الصرف وغيرها باتت تمثل نواة صلبة لفرض سياسات عالمية جديدة وتحالفات قوية تستعد لطرح إنشاء نظام عالمي جديد تكون فيه دول المنظمة واحدة من بين أهم أركان هذا النظام وتمثل قطب الرchy في مجال نظام التوازن الدولي الجديد، وهو الأمر الذي يظهر سعة أهداف هذه المنظمة وشموليتها باعتبارها منظمة بدأت إقليمية وتحولت إلى منظمة أقرب إلى السمة القارية التي تمتلك رؤى وأهدافا دولية، والجدول الآتي يبين عناصر القوة التي باتت تمتلكها منظمة شنغهاي وتؤهّلها لتأدية دور عالمي مهم في الحاضر والمستقبل :

جدول(2): يبين عناصر القوة الأساسية لمنظمة شنغهاي حتى عام 2019 .

عناصر القوة المختلفة	مقدارها	نسبتها إلى العالم
1 – المساحة	34,269,991 / كم2	23 % من مساحة اليابسة .
2 – الناتج المحلي الاجمالي	19, 227, 172 / ترليون دولار	20% من الناتج العالمي
3 – عدد السكان	1, 100, 761 / مليار نسمة	44%
4 – اجمالي الانفاق العسكري	340,530 , 270 / مليار دولار	19%
5 – متوسط نسب النمو الاقتصادي	6 , 6 %	120 % (اعلى من نسبة متوسط النمو العالمي)

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر منها أطلس لاروس

20170 <https://archive.org/details/winner125> وأطلس العراق والوطن العربي والمؤشرات الدولية السنوية

<https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx> وموسوعة ويكيبيديا <https://ar.wikipedia.org/wiki>

إن هذه المؤشرات رغم أنها تمثل عناصر قوة عامة لمنظمة شنغهاي بالمقارنة مع باقي العالم وقواه الأساسية بحيث جعلت منها الأكبر من حيث المساحة والسكان ودرجات النمو الاقتصادي وبفارق كبير عن باقي الدول والتكتلات الأخرى فضلا عن سوق واسع جدا ومتنوع وواعد واقتصاد كبير مرشح أن يحتل المرتبة الأولى عالميا قبل الولايات المتحدة في المستقبل المتوسط ومقدرات هائلة من الطاقة المتنوعة والمعادن المختلفة، إلا أننا يجب أن نشير إلى أن هذه العناصر تتركز في الدول الثلاث الأساسية الأقوى والأهم في المنظمة وهي التي تقود المنظمة بالحقيقة مع الأخذ بنظر الاعتبار الفروقات في القوة فيما بينها وهي كل من الصين وروسيا والهند حيث تتركز عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والبشرية والتكنولوجية والجغرافية في هذه الدول بالشكل الذي يتيح لها رسم الإطار الاستراتيجي العام لأهداف وتوجهات المنظمة في الوقت الحاضر والمستقبل .

وهذه المنظمة رغم أنها وفقا لنظريات التكامل المختلفة لا تعد صيغة متقدمة في مجال التكامل الاقتصادي استنادا إلى نسبة المراحل التكاملية المنجزة حيث لا يعدها الكثير من المتخصصين في مجال التكامل الاقتصادي أكثر من منظمة للتعاون وليس صيغة للتكامل أو الاندماج مقارنة مثلا مع الاتحاد الأوروبي أو حتى مع رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) إلا أن أهميتها في إطار الموضوع العام للبحث وهو دورها كصيغة من صيغ التكامل البسيطة في إرساء نظام جديد للتوازن الدولي بدل النظام الدولي الحالي القائم على أساس قطب واحد، أكبر بكثير من دور صيغ تكاملية متطورة كالآسيان مثلا بل يتعدى حتى دور الاتحاد الأوروبي من حيث القدرة على فرض قواعد دولية جديدة .

ومع هذا فإن هناك تفاهات واتفاقيات فرعية كثيرة أنجزتها هذه المنظمة في المجالات الاقتصادية المختلفة والمجالات الأمنية والسياسية وأفضت إلى نتائج تكاملية مميزة منها زيادة كبيرة في التبادل التجاري بين دول المنظمة الأساسيين، ارتفاع حجم الاستثمار المباشر الذي تقوده الصين في دول المنظمة لا سيما في روسيا وباكستان في مجال الصناعات الأساسية أو ذلك الذي

تقوده روسيا لتطوير صناعات الطاقة في دول آسيا الوسطى، تحول في وجهات الصادرات النفطية لدول المنظمة من الخارج إلى الداخل حيث تحولت نسبة مهمة من صادرات روسيا ودول آسيا الوسطى من الطاقة إلى الأسواق الصينية والهندية والباكستانية بشكل عزز من المنطق التكاملي بشكل نسبي على الأقل . [23]

جدول(3): يبين أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون وتاريخ الانضمام لحد عام 2019 .

ت	الأعضاء المؤسسين وغير المؤسسين	الأعضاء الشركاء	الأعضاء المراقبين
1	الصين / 1996	أرمينيا	أفغانستان
2	روسيا / 1996	أذربيجان	روسيا البيضاء
3	كازخستان طاجيكستان / 1996	كمبوديا	إيران
4	قرغيزستان / 1996	النيبال	منغوليا
5	طاجيكستان / 1996	سريلانكا	
6	أوزبكستان / 2001	تركيا	
7	باكستان / 2017 - غير مؤسس		
8	الهند / 2017 - غير مؤسس		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة متاحة على الانترنت منها <https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization>

وكذلك فاضل عبد علي الشويلي المنظمات الإقليمية وأثرها في السياسة الدولية منظمة

شنغهاي للتعاون انموذجا، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية – بغداد ، 2018 .

المحور الخامس: آليات التأثير في نظام توازن القوى الدولي . Mechanisms of influence in the international

power balance system منذ عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن العشرين شهد النظام الدولي موجة من

التحولات الجوهرية في طبيعته وآلياته وعناصر القوة الأساسية المتحركة في ترتيب قوة وحداته الأساسية وهي الدول.

ومن أهم هذه التحولات هي تلك التي تنتظم في مستويين من التأثير الأولى تتعلق بطبيعة التحديات التي أصبحت تواجه النظام الدولي ككل أو الدول منفردة والمتمثلة بجملة من المحددات والفرص حيال كل وحدة من وحدات النظام الدولي، حيث تغيرت طبيعة المحددات والمشاكل التي واجهت دول العالم منذ تلك الفترة لتغدوا ذات صيغة عامة أكثر من السابق بكثير إلى الدرجة التي لم يعد بوسع غالبية دول العالم مواجهتها بشكل منفرد مثل مشاكل التلوث والأوبئة والفقر والعنف والإرهاب والنزاعات والهجرة وغيرها، وتستدعي جهد جماعي لمواجهتها والحد من آثارها، وبنفس الوقت هناك فرص متاحة أمام الدول أيضا تحتاج إلى تنسيق وتعاون لتعظيمها من بينها التنمية والاستثمار والطاقة والتطوير التكنولوجي والشراكات التجارية وغيرها. أما الثانية فهي التي تتعلق بتغير طبيعة عناصر القوة الأساسية وترتيبها على سلم التأثير في مجمل السياستين الداخلية والخارجية للدول بل وحتى في إطار إدارة السياسة الدولية، فبعد أن كانت القوة العسكرية والجغرافيا على سبيل المثال تتحلمان بقوة الدول ونفوذها

وقدرتها على التأثير وفرض مصالحها أو مقاومة التأثيرات الخارجية المعادية، أصبحت كل من القوة الاقتصادية والمعرفية وعناصر القوة الناعمة كالثقافة والدبلوماسية هي العناصر الأكثر تأثيراً في عالم اليوم إلى الدرجة التي دفعت الغالبية العظمى من الدول والقوى الدولية الأساسية لإعادة النظر في خططها واستراتيجياتها الأساسية المتعلقة بنوعية القوة التي يجب أن تمتلكها وتدعم بها سياساتها ومصلحتها المختلفة . [2]

إن السمة المشتركة التي بات يوضع في إطارها التفكير الاستراتيجي للقوى الدولية، هي أن تحقيق نسب مرضية من كفاءة الأداء في إطار النقطتين السابقتين تكمن في الانخراط في صيغ مختلفة ومتدرجة من التكامل الإقليمي أو القاري الذي يمكنه كخيار استراتيجي بشكل أكثر من باقي أنواع الخيارات الاستراتيجية أن يحقق أهداف الدول في إطار تحقيق القوة والمصلحة عبر جملة من المجالات المختلفة من بينها الآتي :

أولاً : المجال السياسي . The political sphere من المعروف أن الدول تتحرك سياسياً وفقاً لأهداف داخلية وخارجية، تتعلق الأولى بالسعي لتحقيق مصالح داخلية تتصل بالعناصر الأساسية للسياسة العامة في حين تتعلق الثانية بأهداف السياسة الخارجية المختلفة ويعد الحفاظ على الأمن الوطني، وحماية أرض وسيادة واستقرار الدولة وشعبها من الأخطار الخارجية والداخلية التي باتت مختلفة ومتنوعة وهجينة، وزيادة نفوذها الخارجي، وفرض هيبتها وسمعتها، وتحقيق مصالحها في البيئة الخارجية، ... الخ السمات العامة لأي نشاط سياسي للدول المختلفة مع الأخذ بنظر الاعتبار الفوارق من حيث الأهمية التي تمنح لكل هدف من هذه الأهداف تبعاً لحجم الدولة وقوتها وأولوياتها.

ومن هنا فإن الدول كوحدات سياسية بالدرجة الأساس تبحث عن الوسائل والآليات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف الكبرى ناهيك عن الأهداف الأخرى الأقل أهمية، وانطلاقاً من الظروف المتجددة التي باتت تفرضها التحولات الكبرى في النظام الدولي وسماته الأساسية فقد أدركت الدول إنها بحاجة إلى صيغ مختلفة من السلوك السياسي لها القدرة أكثر من غيرها على انجاز تلك الأهداف من بين أهمها هي صيغة السلوك الجماعي عبر الاندماج في أطر إقليمية أو قارية وبدرجات تكاملية مختلفة .

فالصيغ المختلفة للتكامل يمكن أن تقضي إلى تحقيق جانب مهم من الأهداف والمصالح السياسية للدول الأعضاء في الكيان التكاملي الجديد عبر المساهمة في إرساء الجوانب الآتية : [28],[34]

1 – إن التكامل بين مجموعة من الدول تنتمي إلى بيئة مضطربة يساعد على تحقيق نوع من الاستقرار السياسي عبر وسائل تسوية الخلافات والنزاعات المختلفة التي يوفرها لأعضائه بعد النجاح في دمج القطاعات الأساسية بين الدول الأعضاء وخلق مصالح مستدامة إلى الدرجة التي يمكن أن ينجح فيها التكامل في تحويل العداء التاريخي إلى شراكة وتعاون وسلام.

2 – بعد أن تنتج آليات التكامل في احتواء الخلافات الكبيرة بين الأعضاء وتوفر الآليات الكفيلة بتحويل التنافس الخشن أو الصراع بين دول الاقليم إلى تنافس سلمي كنوع من أنواع التنافس الجيوسياسي المعاصر فإنه يوفر الغطاء السياسي اللازم للشروع بسياسة إقليمية موحدة اتجاه العالم وقضاياه المختلفة بشكل يضيف قوة ومصادقية مضاعفة على مواقف أعضاء التكامل .

3 – إن اتخاذ سياسات موحدة أو متقاربة من قبل الدول الأعضاء في التكامل إزاء البيئة الخارجية والقضايا الأساسية التي تشغل دول العالم، وردود الفعل الدولية على هذه السياسات سيخلق رغبة ومصلحة للدول الأعضاء في التكامل لتعزيز التعاون فيما بينهم كنوع من الشعور بالخصوصية والتميز عن الآخرين والمصلحة المشتركة وتمائل التهديد الخارجي، وهذا السلوك بحد ذاته يعد سمة من سمات التسارع التكاملي .

4- إن صيغة التكامل السائدة في منطقة معينة تقدم نوعاً من الضمانات المعتبرة للدول الأعضاء لمواجهة احتمال تشكيل تحالفات وائتلافات معادية أو غير مؤاتية لمصالح أعضاء التكامل أو مصالح بعض الأعضاء من خلال تفعيل آليات التفاهم والتعاون والاتفاقيات والأطر الملزمة والمحددة لسلوك الدول الأعضاء، فضلاً عن القدرات التساومية التي باتت تمتلكها الدول الأعضاء في التكامل حيال الدول المجاورة للفضاء التكاملي والتي يمكنها أن تشكل عامل ردع ضد تطلعاته المعادية .

ثانياً : المجال الاقتصادي . The economic field تعد الجوانب الاقتصادية هي الأهداف الرئيسة لأي صيغة من صيغ التكامل فهي محركه الأساس وغايته النهائية، وهي العناصر المركزية التي تمد أعضاء التكامل بالقوة اللازمة التي لا يمكن الحصول عليها بالطرق الأخرى.

ومن بين أهم المزايا الاقتصادية التي يمكن أن توفرها صيغ التكامل المختلفة لا سيما تلك التي تعدت مراحل متقدمة من الاندماج الاقتصادي هي الآتي : [14]

1 – تحقيق درجات عالية من حرية التجارة بين الدول الأعضاء عبر إزالة الحواجز وتحرير الموارد بشكل يفضي إلى خلق التجارة أكثر من تحويلها فقط، بمعنى أن التكامل سيكون أداة لزيادة الإنتاج لتغطية الطلب المستجد وبهذا الشكل ستكون التجارة بين الدول الأعضاء مآكنة للنمو .

2 – سيشجع التكامل الاقتصادي والقوانين والتشريعات الجديدة حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة في إطار سوق كبير بشكل يفضي إلى زيادة مستويات اكتشاف الفرص وتبادل الخبرات وارتفاع لنسب النمو وفقاً لقانون تندينية الكلفة وتعظيم العائد وخلق الشراكات القطاعية الكلية والجزئية .

3 – سيوفر التكامل الاقتصادي متطلبات وفورات الحجم عبر انتاج أسواق كبرى بأعداد بشرية مضاعفة معززة للتجارة والاستثمار والابتكار والتكنولوجيا والقدرات التنافسية للأعضاء ... الخ

4 – يساعد التكامل الاقتصادي على إعادة التوزيع والتبادل وفقا للأمنية الاقتصادية عبر إعادة توزيع الإنتاج والأسواق ورأس المال والخدمات والعمل والموارد الأخرى.

5 – تحقيق مزايا أخرى مثل خلق حوافز حقيقية لتحسين بيئة الأعمال وتحفيز نمط الاستثمار المحلي وارتفاع تدريجي لمستويات الأجور وتحسين أسواق الطاقة ومصادر الطاقة المختلفة ... الخ .

ثالثا : المجال العسكري – الأمني . Military - security field إن العوامل العسكرية – الأمنية تعد من الأهداف الأساسية التي ترغب الدول الأعضاء في الأطر التكاملية تحقيقها، حيث لكل دولة من الدول الأعضاء مصالح أمنية خاصة، يمكن أن تتقاطع مع مصالح الدول الأخرى، وعليه يتم العمل عبر الآليات التي يوفرها الإطار التكاملي على خلق المساحات العسكرية - الأمنية المشتركة وتطويرها لتأسيس سياسة أمنية مشتركة تساعد على تقارب الرؤى والمصالح الاستراتيجية وتوفير البنى والموارد الخاصة لمواجهة التناقضات الأمنية المحتملة في إطار الصيغة التكاملية. ومن طبيعة الوحدات السياسية أن تسعى إلى توفير الغطاء الصلب لحماية منجزاتها السياسية والاقتصادية المتحققة عبر أطرها التكاملية وتوفير البيئة والحوافز المناسبة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المستهدف. وهذا الغطاء الصلب يتمثل بالقوة العسكرية والتنسيق والتعاون الأمني لمواجهة التهديدات على المستويين الداخلي المتمثل بالعنف والإرهاب والجريمة المنظمة والتمرد والهجرة غير الشرعية والتناقضات القومية أو العرقية ... الخ، والخارجي المتمثل بحفظ سيادة الدول الأعضاء وأمنهم الخارجي ومصالحهم المختلفة وتمكينهم من زيادة القدرة على الردع وتنفيذ نشاطات عسكرية وأمنية خارج الحدود ... الخ

وفي حال نجحت الدول الأعضاء بتخطي هذه المراحل سنقترب من التحول إلى شكل أعمق من التكامل وهو التكامل الاقتصادي - السياسي – الأمني وهو أعلى مستويات التكامل الذي توصلت له التجارب التكاملية، والذي يمكن أن ينتج كيانا سياسيا جديدا بعناصر قوة مختلفة يستند إلى رؤى واردة سياسية أكثر تأثيرا في مجال إدارة الشؤون الدولية والإقليمية .

واستنادا إلى كل هذه المعايير الأساسية يمكن وصف وتحليل الدور الذي يمكن أن يقوم به كل من الاتحاد الأوربي ومنظمة شنغهاي للتعاون في إطار توازن القوى الدولي عبر النقاط الآتية :

1 – يمكن لكل من الكتلتين (منظمة شنغهاي والاتحاد الأوربي) أن يؤدي دورا محوريا في مجال إرساء نوع من توازن القوى العسكري العالمي عبر الآتي :

أ – موازنة القوة النووية العالمية على الصعيدين العسكري أو المدني، حيث إن أغلب الدول التي تمتلك الأسلحة النووية بأنواعها في العالم تنتمي إلى إحدى الكتلتين (روسيا، الصين، الهند، باكستان، وربما كوريا الشمالية لاحقاً تنتمي إلى منظمة شنغهاي) (بريطانيا التي انسحبت وفرنسا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي فضلاً عن قدرات الدول الأوروبية الأخرى في مجال الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ والطيران العسكري والأسلحة الأخرى). [9] وهذا بحد ذاته يعد عامل ردع عالمي تجاه الأقطاب الأخرى لا سيما منها الولايات المتحدة ولن يسمح لأي طرف التحكم بشكل منفرد بالسلح والهيمنة النوويين، ويمنح دول هذه التكتلات مرونة عالية في أي مفاوضات دولية أو إقليمية في مجال التسليح النووي أو المشاركة في تحديد عناصر الأمن العالمي .

ب – المساهمة الفاعلة في مجال سوق السلاح العالمي (صادرات السلاح التقليدي بأنواعها) حيث تساهم كل من روسيا والصين وهما أعضاء في منظمة شنغهاي بجانب مهم من صادرات السلاح العالمية، فروسيا التي أزاحت بريطانيا من المركز الثاني تحتل لوحدها 10 % من صادرات السلاح العالمي، [36] كما تساهم كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا أيضاً بنسب كبيرة في هذا المجال، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال هي الدولة الأهم في صادرات السلاح التقليدي إلا أن هناك منافسة حقيقية للسلاح الأمريكي من قبل روسيا والصين وبعض دول الاتحاد الأوروبي، وهو أيضاً يمثل عامل قوة كبير لكل من منظمة شنغهاي والاتحاد الأوروبي في مجال التوازن العسكري العالمي .

ج – إن تجمع مجموعة من الدول القوية في إطار تكاملي معين له أبعاد سياسية وعسكرية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي يساعد على اتحاد عناصر القوة بشكل مضاعف، فهو من جهة يعني تجميع لعوامل مختلفة لدول مختلفة في إطار كل تكتل (تعاون) ومن جهة أخرى يساهم في استبعاد احتمالات الصراع أو الاصطدام أو السماح لطرف ثالث باستغلال الخلافات (حل الصراع وبناء للسلام) وهذا الذي حصل مع دول الاتحاد الأوروبي وإلى حد ما مع دول منظمة شنغهاي للتعاون .

حيث نجحت الدول الأوروبية بالتحول من دول متصارعة تاريخياً ومتنافسة بعنف إلى دول حليفة وشريكة ذات أهداف وسياسات موحدة ومؤثرة سياسياً وعسكرياً، أما دول منظمة شنغهاي فهي الأخرى عانت من تنافس وصراع منذ العهد السوفييتي الذي كان في مواجهة دائمة مع الصين وكذلك التنافس المحتدم بين الصين والهند والصراع بين الهند وباكستان، واليوم توفر آليات منظمة شنغهاي فرص كبيرة لهذه الدول من أجل تذليل صراعاتها واحتوائها [19] في إطار من التنافس الإيجابي المسيطر عليه، وفق اتفاقيات تحمل قدر من المصالح المتبادلة والعمل على تقارب المواقف والرؤى، هذا بحد ذاته انجاز استراتيجي يحول دون انزلاق هذه القوى نحو صراعات جانبية يمكن أن تستغلها القوى المنافسة كالولايات المتحدة .

د - إن هذه الأطر التكاملية سواء بالنسبة للاتحاد الأوروبي أو منظمة شنغهاي تحول دون تكوين تحالفات أو أحلاف عسكرية وتفاهات أمنية أقليمية يمكن أن تهدد مصالح الأعضاء في التكامل، وبالتالي تفضي إلى تحويل تسخير الموارد العسكرية المتاحة للدول الأعضاء في التكامل من مجابهة بينية تسمح بتدخل القوى الدولية الأخرى كالولايات المتحدة وفرض إرادتها دوليا إلى فرصة لفرض قوتها وإرادتها على الصعيد الدولي عبر إطار من التنسيق والتعاون العسكري - الأمني المقبول.

2 - أما في المجال الاقتصادي وهو الهدف الأساس من أي صيغة تكاملية فإن الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي للتعاون يمكن أن يساهما في إرساء توازن قوى اقتصادي على المستوى الدولي عبر الآتي:

أ - يحتل اقتصاد كل من منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الأوروبي المركز الثاني والثالث في مجال الاقتصادات الأكبر عالميا بعد الولايات المتحدة وبواقع ناتج محلي إجمالي يبلغ 19 ترليون لمنظمة شنغهاي و17 ترليون دولار للاتحاد الأوروبي بينما حجم الاقتصاد الأمريكي يتجاوز قليلا 20 ترليون دولار [35] ، ومن المتوقع أن يتجاوز حجم اقتصاد منظمة شنغهاي هذا المستوى في المستقبل المتوسط ليصبح أكبر تجمع اقتصادي عالمي بامتياز .

ب - تشهد دول منظمة شنغهاي أكبر نمو اقتصادي في العالم لا سيما بالنسبة للقوى الأساسية فيها وهي الصين والهند وروسيا يتجاوز كمتوسط 6,6% كما تشهد اقتصاديات باكستان وبعض الأعضاء المشاركين والمراقبين مثل تركيا وسريلانكا نموا متسارعا، وهو ما يعد مؤشر مناسب للحكم على المسارات المستقبلية لهذه الاقتصادات التي يمكن لها مستقبلا في إطار منظمة شنغهاي أن تصبح مركز وثقل الاقتصاد العالمي بدل الولايات المتحدة أو الغرب بشكل عام .

ج - تعد بعض الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي مثل الصين وتايوان والهند والأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا من أكثر دول العالم انفاقا في مجال أبحاث التطور التكنولوجي فائق الدقة والذكاء الاصطناعي الذي يمثل مركز ثقل حاضر ومستقبل الاقتصاد العالمي [37]، ومن يمسك بقيادة قاطرة الذكاء الاصطناعي هو الذي سيمسك بعناصر القوة الاقتصادية وسائر أنواع القوة على المستوى العالمي .

د - تمتلك منظمة شنغهاي للتعاون أكبر احتياطي عالمي من الموارد المختلفة وفي مقدمتها الموارد البشرية المدربة والمنضبطة ورخيصة التكاليف، والموارد الطبيعية والاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الطاقة كالنفط والغاز والفحم واليورانيوم والطاقة المستدامة النظيفة والمعادن المختلفة والغابات والزراعة والثروة الحيوانية والمياه العذبة [20]، فضلا عن قدرات إنتاجية هائلة تعمل على تحويل هذه الموارد الأولية إلى منتجات مختلفة بقيمة مضافة مقبولة، الأمر الذي يتيح لهذه المنظمة التأثير بقواعد إدارة الاقتصاد العالمي إلى حد كبير .

و - يمتلك الاتحاد الأوروبي وبدرجة أقل منظمة شنغهاي أسواق كبرى ومتكاملة داخليا حيث يعد السوق الأوروبي أكثر سوق على المستوى العالمي متكامل ومعتمد على أعضائه، في حين يعد سوق منظمة شنغهاي الذي يمضي في إطار استكمال شروط التكامل الداخلي الأكثر تنوعا والأسرع تطورا على المستوى العالمي [15]، بشكل يزيد من نسبة الاعتماد والترابط الاقتصادي الداخلي ويجعل منها أسواق الأغنى للدول والقوى الدولية المختلفة عنها على مستوى التجارة صادرات وواردات، والاستثمار، والخدمات الأخرى .

3 - وفي المجال السياسي والذي يعد أخطر أنواع التكامل وأكثرها حساسية كونه يصطدم بمفهوم السيادة للدول القومية فإن هناك عناصر قوة تم انجازها في هذا المجال يمكن أن تساهم في خلق أرضية مناسبة لإعادة تشكيل نظام توازن قوى دولي جديد من بينها الآتي :

أ - يمتلك كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي للتعاون حضورا رفيع المستوى في المنظمات والمؤسسات الدولية التي تدير الشؤون الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن كمؤسسة مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، وصندوق النقد والبنك الدوليان كمؤسستان مسؤولتان عن شؤون النقد والمال العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، كمؤسسة مسؤولة عن تنظيم التجارة في العالم، فضلا عن الحضور الكبير من حيث العدد والثقل في المؤسسات الدولية الأخرى المختلفة، كالجمعية العامة للأمم المتحدة والمحاكم الدولية المختصة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، كمؤسسات تعمل على تنظيم شؤون سياسية وإدارية وقانونية ... الخ، وبالتالي فإن هذا يعني قدرة كبيرة لكل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي على تقرير طبيعة العلاقات الدولية، وفرض قواعد جديدة في السياسة الدولية، وتفادي الكثير من القرارات الدولية التي يمكن أن تضر بمصالح أي من الكتلتين أو مصالح الحلفاء والشركاء والأصدقاء وهو بحد ذاته يفرض منطق جديد في إطار نظام توازن القوى الدولي .

ب - نجح الاتحاد الأوروبي بتطوير سياسة خارجية مشتركة تديرها مؤسسات موحدة على رأسها المفوضية الأوروبية ومجالس وزارية وتنسيقية بشكل سمح له بوضع أهداف سياسية خارجية موحدة ورؤية موحدة إلى حد كبير تجاه القضايا الدولية المهمة، أما منظمة شنغهاي فرغم حداثة التجربة وجسامة المهام السياسية الملقاة على عاتقها وصعوبة انسجام السياسة الخارجية لأعضائها كونها تتكون من قوى كبرى تنتمي إلى حضارات مختلفة إلا إن هناك تقدم في مجال الرؤى الخارجية المشتركة بين أعضاء المنظمة الأساسيين حول أهم القضايا والملفات العالمية مثل قضايا التسلح والبرامج النووية للدول الأخرى ومنها البرامج النووية لكوريا الشمالية وإيران، وقضايا العلاقات الاقتصادية الأساسية كالتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وقضايا الأمن الدولي ... الخ وهو ما يمكن أن يشكل أساس مهم للانطلاق برؤى مشتركة حول قضايا السياسة الخارجية تقيد من حركة الولايات المتحدة كطرف مهيمن ووحيد في إدارة الشؤون الدولية.

ج – تمتلك دول مهمة في منظمة شنغهاي للتعاون كالصين وروسيا والهند، ودول في الاتحاد الأوروبي كفرنسا وألمانيا وإيطاليا طموح سياسي لتأدية دور عالمي مهم تدعمه رؤية استراتيجية مستقلة عن الولايات المتحدة، انطلاقاً من قيمها السياسية والحضارية والثقافية ذات الخصوصية عن القوى الأخرى [11]، حيث تستند هذه الرؤى الاستراتيجية إلى الإيمان بضرورة أن يقوم النظام الدولي على أساس تعدد الأقطاب وتوازنها وتعاونها كونه يمثل الطريقة الأفضل والأكثر أماناً لإدارة عالم معاصر يسوده السلام والمصالح المتبادلة والمتوازنة وله القدرة على مواجهة مشاكله المستجدة والتعامل معها بشكل غير منحاز لطرف محدد، وهذا الطموح السياسي المستند إلى مصالح حقيقية للقوى الكبرى في منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الأوروبي والعمل على تحقيقه يفضي في المستقبل القريب أو على الأبعد المستقبل المتوسط إلى إرساء توازن قوى دولي من نوع يختلف عن النظام السائد حالياً في العالم .

الاستنتاجات . Conclusions

- 1 - أثبتت التجربة العملية أن الاندماج في إطار تكاملي بين مجموعة من الدول يعد واحدة من بين أفضل الخيارات لإعادة التوازن للنظام العالمي عبر فرض قواعد توازن قوى دولي جديد.
- 2 - إن الأثر الذي يمكن أن يفرضه أداء الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي للتعاون في مجال إرساء توازن قوى دولي جديد، يظهر بشكل أوضح في المستقبل المتوسط، حيث لا تزال بعض عناصر القوة اللازمة لتغيير نمط توازن القوى الدولي المعتمدة على الترتيبات الداخلية لا سيما في إطار منظمة شنغهاي للتعاون غير مكتملة وفي مرحلة الصيرورة وبحاجة إلى وقت لتستقر في النظام الدولي وتفرض قواعدها الجديدة .
- 3 - يجب أن لا يذهب الاستنتاج الموضوعي إلى دعم أحكام قطعية ومستعجلة بخصوص قدرة منظمة شنغهاي أوالاتحاد الأوروبي على فرض توازن قوى دولي مختلف تماماً عن النظام الحالي المختل، فهناك قيود ومحددات لا تزال واردة أمام فرض هذا النوع من التوازن ليس على صعيد رفض الولايات المتحدة لهذه المحاولات والسعي لتفتيتها فحسب بل وكذلك في طبيعة القدرات والسياسات الخاصة بأعضاء كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي للتعاون في فرض نظام توازن قوى دولي حقيقي ومقبول، والاستنتاج الأقرب إلى الواقع هنا يفترض أن نمط توازن القوى المستقبلي هو ذلك الذي يمكن أن يفرض قواعداً جديدة تحد من تفرد الولايات المتحدة دون أن تلغيها تماماً، بمعنى أن التوازن الدولي الجديد سيقوم على أساس مجموعة من الأقطاب الدولية، الولايات المتحدة على الأرجح ستكون واحدة منها أو أقواها دون أن تتفرد بالقرار الدولي أو الاستحواذ على عناصر القوة المفرطة.

4 - - إن التغيير الكبير في نسق النظام الدولي إلى الدرجة التي أفضى فيها إلى وضع المتغيرات الاقتصادية والمعرفية في مقدمة عناصر القوة المتاحة والمحتملة، ساهم بشكل جوهري ومن المحتمل أنه سيساهم مستقبلا بشكل أكبر في تغيير الهرمية الدولية ونظام توازن القوى الدولي لصالح القوى الاقتصادية التي تمتلك قدرات تكنولوجية فائقة التقدم لا سيما في القطاعات الرائدة، وسيضعف هذا الأثر للقوى الاقتصادية إذا ما دعمته عناصر أخرى كالقوة العسكرية والبشرية وجغرافيا كبيرة وغنية بالموارد، وفي هذا الإطار فإن منظمة شنغهاي للتعاون تمتلك الكثير من هذه العناصر الجوهرية كما يمتلك الاتحاد الأوروبي وبدرجة أقل العديد من عناصر القوة الحديثة هذه إلى الدرجة التي يمكن لكل من التكتلين فرض قواعد جديدة لنظام توازن القوى الدولي استنادا إلى هذه المعطيات .

5 - من الأفضل في أي استنتاج لا سيما إذا كان يتصل بجانب مستقبلي أن لا يستبعد الصدف الخلاقة التي يمكن أن تدخل تغيير كبير في طبيعة المعادلة المتوقعة، وفي هذا المجال فهناك احتمال حدوث صدفة خلاقة غير متوقعة تفضي إلى تنافس ونزاع كبير وتصدعات بين دول الاتحاد الأوروبي أو بين دول منظمة شنغهاي تقود إلى فشل هذه التكتلات في الاستمرار بآدائها التكاملية وتسمح للدول الكبرى باستغلال هذه التناقضات لفرض نفوذها عالميا لاسيما أن هناك أساس لبعض الخلافات الحقيقية بين أعضاء هذه التكتلات منها مثلا بين الهند والصين وبين باكستان والهند وتركيا وروسيا وهكذا .

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] جفري براون، تاريخ أوربا الحديث، ترجمة على المرزوقي، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط1 ، بيروت ، 2009 .
- [2] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة توفيق البجيرمي، الطبعة الأولى، مكتبك العبيكان للنشر ، الرياض ، 2007 .
- [3] جون مير شايمير، مأساة سياسة توازن القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض ، 2012.
- [4] حميد الجميلي، هندسة الفضاءات الاقتصادية، مجلة شؤون سياسية، العدد 3 ، بغداد ، 1995 .
- [5] ريتشارد نيدليو، لماذا تتحارب الأمم – دوافع الحرب في الماضي والمستقبل ، ترجمة ايهاب عبدالرحيم ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 403 ، الكويت ، 2013.
- [6] سالم توفيق النجفي. سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، بيت الحكمة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2002 .
- [7] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية . الطبعة الثالثة ، جامعة بغداد ، 2006 .
- [8] سعد حقي، العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ، 2017
- [9] فرانك فون هيلل وآخرون، ضوابط المواد الانشطارية في الشرق الأوسط ، اللجنة الدولية حول المواد الانشطارية ، 2013
- [10] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، 2014 .
- [11] مجموعة باحثين، القوى العظمى والاستقرار الإقليمي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ، ابو ظبي ، 2013.
- [12] موسى حبيب ابونا، الاقتصاد يحكم العالم ، الطبعة الأولى ، دار الإعلام للنشر ، لندن ، 1996 .
- [13] وسيم خليل قلعية، روسيا الأوراسية زمن فلاديمير بوتين ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2017..
- [14] ابو الكور نور الدين، أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء -حالة التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، الجزائر ، 2009
- [15] رسل ياسين مزعل، العلاقات الروسية الصينية بعد عام 2011 وافاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، 2018 .
- [16] سعد عبيد علوان ،سياسات التكتلات الاقتصادية الدولية والأداء الاقتصادي العربي: دراسة مستقبلية . اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، العراق ، 2007.
- [17] سكيمة حملاوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الازمة المالية الراهنية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2012 .
- [18] عباس فاضل علوان، العلاقات الروسية – الصينية بعد احداث 11 ايلول 2001 منظمة شنغهاي للتعاون انموذجا ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، بغداد ، 2012 .
- [19] فاضل عبد علي الشوبلي المنظمات الإقليمية واثرها في السياسة الدولية منظمة شنغهاي للتعاون انموذجا، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية – بغداد ، 2018 .
- [20] فاضل عباس، العلاقات الروسية الصينية بعد احداث 11 أيلول 2001 منظمة شنغهاي للتعاون انموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، 2016 .
- [21] فالح الجبوري، المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1983 .

- [22] لزهرة وناسي، التفاعلات الاستراتيجية في اسيا الوسطى دراسة في العلاقات الدولية بين مثلث القوة الولايات المتحدة – الصين – روسيا ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2014.
- [23] احمد دياب، قمتا بريكس وشنغهاي استراتيجية أوراسية للامن والتنمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 202 ، مركز الاهرام ، القاهرة ، 2015 .
- [24] جان ماركو، أي غد لأوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد 157 ، مركز الاهرام ، القاهرة ، 2004 .
- [25] رسلان خضور، اليورو موقعه في النظام النقدي الدولي ومنعكساته على الاقتصاد السوري ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 16 ، دمشق ، 1999 .
- [26] عماد جاد، الاتحاد الأوروبي تطور التجربة، مجلة السياسة الدولية ، العدد 161 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، 2005 .
- [27] عماد جاد، الاتحاد الأوروبي تطور التجربة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 180 ، مركز الاهرام ، 2016
- [28] عباس فالح، بعض ملامح تجربة التعاون والتكامل الاقتصادي الأوراسي ، مجلة حوار الفكر ، ، العدد 49 ، النعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد ، 2019.
- [29] محمد عبد الشفيق ، اختطاف أوربا على جناحي المتوسط ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 319 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 .
- [30] منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ميزان للتنمية ومدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد ، التقرير الحادي والعشرون للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، القاهرة ، 2015
- [31] ناظم عبد الواحد الجاسور ، مستقبل التعاون بين النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الآسيوي ، في مؤتمر مستقبل العلاقات العربية – الآسيوية في ظل تحديات العولمة ، الجامعة الأردنية ، 2001.
- [32] نبيهة الاصفاغاني ، معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 111 ، مركز الاهرام ، القاهرة ، 1993 .
- [33] المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ، <https://ar.tradingeconomics.com/european-union/indicators>
- [34] النظرية الوظيفية في العلاقات الدولية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، متاحة على الرابط الآتي : <https://www.politics-dz.com> .
- [35] مجموعة باحثين ، ماهية التكامل الاقتصادي ودوافعه وأشكاله الأساسية ، <https://universitylifestyle.net> تاريخ زيارة الموقع هو . 16 / 3 / 2020
- [36] عمالقة السلاح في العالم .. تصنيف جديد سيغير قواعد اللعبة ، <https://www.skynewsarabia.com/world> تم زيارة الموقع بتاريخ 18 / 3 / 2020
- [37] معهد كارنيغي ، 63 دولة تستخدم تكنولوجيا صينية للذكاء الصناعي ، <https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology>